



بيان صحفي

السلام عليكم

نشكر حضوركم وتثبيتكم دعوة المفوضية لفتحية هذا المؤتمر الصحفي الذي سنتناول فيه آخر مستجدات العمليات الانتخابية التي تشهدها ليبيا في هذه المرحلة الانتقالية.

لقد سعت المفوضية ولازالت إلى كسب ثقة الناخبيين من خلال الارتفاع بمستوى أدائها وتحقيق درجات عالية على سلم معايير الانتخابات الدولية، وعلى الرغم من حداثة تجربة الانتخابات في ليبيا إلا أن ثقة الناخبيين في المفوضية هو أحد أسرار نجاح تلك التجربة، الأمر الذي يجعلنا حريصين على استمرار تلك الثقة من خلال التواصل المستمر مع الناخبيين واطلاعهم على آخر مستجدات العمليات الانتخابية التي تضطلع المفوضية بتنفيذها.

وفي إطار الاستعدادات التي تجريها المفوضية لتطبيق قراري المؤتمر الوطني رقمي (25) و (26) لسنة 2014 بشأن إجراء انتخابات تكميلية واستئناف عملية الاقتراع في بعض الدوائر التي لم تستكمل فيها العملية الانتخابية يومي 20 و 26 فبراير من العام الجاري.





المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

High National Elections Commission

عليه فقد قامت المفوضية بمخاطبة السيد/ رئيس الحكومة المؤقتة بموجب كتابها المؤرخ في 26 مارس 2014م تطلب فيه التأكيد على قدرة الجهات المعنية على تأمين العملية الانتخابية، وضمان تهيئة أجواء آمنة تمكن الناخبين من التوجه إلى مراكز الانتخاب والإدلاء بأصواتهم ، وبالخصوص فقد تم الاتفاق مع السيد / النائب الثاني لرئيس المؤتمر الوطني على عقد اجتماع هذا الأسبوع يضم ممثلي عن الجهات المعنية بتأمين العملية الانتخابية يتم من خلاله استعراض الحالة الأمنية ومتطلبات تأمين المراكز الانتخابية، والمفوضية لازالت تنتظر الرد حول هذه المسألة حتى تتمكن من اتخاذ قرارها المتعلق بالإعلان عن تاريخ جديد لـ يوم الاقتراع في المدن المشار إليها، بموجب القرار رقم (25) بشأن استئناف العملية الانتخابية في بعض الدوائر والمراكز الانتخابية.

ويخصوص انتخاب مجلس النواب للمرحلة الانتقالية، فقد استلمت المفوضية القانون رقم (10) لسنة 2014 لانتخاب مجلس النواب للمرحلة الانتقالية بتاريخ 2 / 4 / 2014 وهي تنتظر إعادة تشكيل مجلسها من قبل المؤتمر الوطني العام حتى تتمكن من إعداد اللوائح التنظيمية والإجراءات التنفيذية لوضع هذا القانون موضع التنفيذ، وتحديد الإطار الزمني لمراحل العملية الانتخابية التي يتوقف عليها تحديد موعد يوم الاقتراع، إلا أننا نود أن نشير إلى حقيقة هامة، وهي: إن المفوضية ليس لها علاقة بتخصيص المقاعد وتوزيعها على المراكز الانتخابية كما جاء بالقانون رقم (10)، كما أنها غير مسؤولة





عن ترسيم الحدود الإدارية للمراكز الانتخابية، ومن ثم فإن أية مطالبات بهذا الشأن تُرجع إلى الجهة التشريعية الصادر عنها هذا القانون آلا وهي المؤتمر الوطني العام.

وللحافظة على حيادية المفوضية وبناء جسور الثقة مع الناخبيين ندعو جميع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى عدم الرج بالمفوضية في أية تجاذبات أو خلافات سياسية تتعلق بالقانون الانتخابي الجديد، وإلى فهم طبيعة الدور الذي تقوم به هذه المؤسسة، فالاستقلالية والشفافية والحيادية هي ما تحرص عليه المفوضية قبل وبعد تنفيذها للعملية الانتخابية.

وختاماً .. ندعو جميع الليبيين إلى ممارسة حقوقهم وواجباتهم السياسية اتجاه وطنهم من خلال المشاركة في انتخاب مجلس النواب للمرحلة الانتقالية واعتام هذه الانتخابات للتعبير عن وجهة نظرهم بالشكل الذي يعكس تطلعاتهم نحو مستقبل أفضل لليبيا.

والسلام عليكم

مجلس المفوضية

في 7 / 4 / 2014